

تحديات الترجمة القانونية في مجال الطب الشرعي

Challenges of legal translation in the field of forensic medicine

وهيبة رابح، بلعربي بلقاسم

¹ كلية الحقوق جامعة بجاية الجزائر ouahiba.rabah@univ-bejaia.dz² كلية الحقوق جامعة المدية الجزائر belarbi.belakcem@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام: 2026/01/15 تاريخ القبول: 2026/09/12 تاريخ النشر: 2026/10/01

ملخص:

سنحاول من خلال هذه الدراسة تبين العلاقة الحاصلة بين الترجمة القانونية وبين مجال الطب الشرعي والتكامل الوظيفي المحقق بينهما، في كشف الحقائق وإثبات الأدلة وتحقيق العدالة. فموضوع الترجمة القانونية في حد ذاته يعتبر معقدا كونه يتم في دائرة واسعة من المعارف والتحصيل العلمي، وكذلك مجال الطب الشرعي الذي يدخل في مجال تطبيق حساس ودقيق، والربط بينهما يتطلب أسس مضبوطة حتى يتم الوصول إلى الفائدة العلمية والقانونية على حد سواء.

كلمات مفتاحية: الترجمة، الترجمة القانونية، الطب الشرعي، القضاء، المترجم القانوني.

Abstract:

Through this study, we will attempt to clarify the relationship between legal translation and the field of forensic medicine and the functional integration achieved between them in uncovering facts, establishing evidence, and achieving justice. The subject of legal translation itself is complex, as it encompasses a wide range of knowledge and academic achievement, as well as the field of forensic medicine, which falls within a sensitive and precise applied field. Linking the two requires precise foundations to achieve both scientific and legal benefit.

Keywords: translation, legal translation, forensics, judiciary, legal translator.

*المؤلف المرسل: وهيبة رابح

مقدمة:

لا يخفى على أحد بأن الترجمة بصفة عامة والترجمة القانونية بصفة خاصة تمثل امتدادا واسعا وفعالا يسمح بالانتقال والانفتاح على مختلف الحضارات، كما تلعب الترجمة دورا مهما في مجالات كثيرة ومن بينها مجال الطب الشرعي، إذ تُعتبر الترجمة دعامة أساسية للتبادل الثقافي وانتشار المعلومات في شتى المجالات، ونجد عديد الفروع في الترجمة ومن بينها الترجمة القانونية والتي نشير إليها ضمن هذه المداخلة لأهميتها في مجال بحثنا كمتخصصين في القانون.

إن الترجمة القانونية أصبحت منهجا مهما داخل المجتمع وتمثل همزة وصل بين العديد من المتخصصين في مجالات متنوعة، خاصة في ظل العولمة والتبادل الحضاري والثقافي الذي فرض اندماجا وتخالطا (المؤسسات والشركات السفارات ...) ضمن التركيبة الاجتماعية الواحدة.

هذا ويشكل مصطلح الترجمة عنصرا مهما حيث يفتح آفاقا واسعة على المعرفة وتعميق المكتسبات التعليمية والأكاديمية وغيرها، ويشكل همزة وصل بين مختلف الشعوب والحضارات في العالم ويساهم في تبادل المعرفة مهما اختلفت مستوياتها.

وتأسيساً على ما سبق، تتبلور معالم المشكلة البحثية التي تحاول هذه الورقة معالجتها، والتي تتمحور حول البحث في طبيعة العلاقة الوظيفية بين الترجمة القانونية والطب الشرعي، وكيف يؤثر ضبط المصطلح المترجم في هذين الحقلين على دقة الدليل الجنائي وسلامة الأحكام القضائية.

وتكتسي هذه الدراسة أهميتها من ندرة البحوث العربية التي تناولت التداخل بين "اللسانيات القانونية" و"العلوم الجنائية"، وتهدف أساساً إلى تسليط الضوء على خطورة الخطأ الترجمي في القضايا الجنائية، مع محاولة وضع ضوابط منهجية للمترجم العامل في هذا الحقل.

وللإحاطة بجوانب هذا الموضوع، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال استعراض المفاهيم الأساسية للترجمة والطب الشرعي، ومن ثم تحليل العلاقة التبادلية بينهما ورصد مكان الصعوبة والتحدي، بغية الخروج بتوصيات تخدم مرفق العدالة.

المحور الأول: مفهوم الترجمة القانونية

يقتضي البحث في الموضوع، البدء بضبط المفاهيم وتأصيلها نظرياً، وحيث أن موضوعنا يركز أساساً على آلية النقل اللغوي والمعرفي، فإنه يتعين علينا أولاً تفكيك مصطلح الترجمة في بعده العام، استناداً إلى المعطيات اللغوية والاصطلاحية، لننطلق منها لاحقاً نحو التخصيص، وعليه، سنحاول في هذا المحور بسط المفهوم العام للترجمة وإبراز أهميتها كأداة للتواصل العلمي.

أولاً: تحديد مصطلح الترجمة

الترجمة في التعريف اللغوي، وفق ما ورد في المعجم، جاءت من كلمة "ترجم" بمعنى فسر كلام آخر فهو ترجمان وجمعه تراجمة وتراجم ويقال: "ترجمه بالعربية" أي نقله إلى اللسان العربي وترجم عنه أوضح أمره ، والترجمة اصطلاحاً تعني التفسير أو التعبير عن المعنى بلغة أو بإشارات أو برموز أو بحركات أخرى، ويتفق غالبية المترجمين على أن المعنى يجب أن يعطي الأولوية قبل الأسلوب عندما لا يكون هناك حل وسط موفق بالنسبة للترجمة الجيدة والترجمة التي اعتبرت عبر العصور فناً وإبداعاً في الأداء والصياغة والتأثير (شني، 2020، صفحة 144).

وتُعرف الترجمة أنها علم من علوم اللغة، وحقل من حقول المعرفة تختلف أنواعها باختلاف مجال المعرفة الذي تختص بترجمة مصطلحاته، وهي بذلك تتشعب إلى ترجمة علمية التي بدورها تنفرع إلى فروع كالترجمة القانونية أو الترجمة الهندسية أو الترجمة الطبية وحتى الترجمة الصيدلانية والترجمة الأدبية، التي تعني بشتى

صنوف الأدب والترجمة المالية التي تعنى بترجمة الوثائق المالية وكل هذه الأنواع ميزتها أنها ترجمات متخصصة، وبالتالي فإن مهمة ترجمتها يجب أن تناط إلى صلاحيات أهل الاختصاص (رفيق وأمزرت، 2022، صفحة 1084).
ثانياً: أهمية الترجمة

وفي هذا الصدد يمكن القول بأن الترجمة ضرورة من ضرورات الحياة المعرفية، ووسيلة تواصل لا غنى لنا عنها، وتمثل جوهر كل علم لأن العلم مشاع بين البشر، يتناقله جيل عن جيل، ويتسلم مشعله قوم عن قوم (شني، 2020، صفحة 144)، وللترجمة دور مهم وكبير في التطور الحضاري للأمم حيث تسهم في عملية الترقية الحضارية للمجتمعات وتعكس مدى اهتمامهم وعنايتهم بالعلوم، التي هي أساس أي الحضارة، كما تساعد على مواجهة التحديات المعاصرة بمختلف مؤثراتها على واقع المجتمعات (كتاب، 2012، صفحة 8).

إن أهمية الترجمة والفوائد المحصل عليها من خلالها تظهر عبر العديد من الجوانب، من بينها:

- 1- أن الترجمات المختلفة تمكن الباحث العلمي أو المطلع أو طالب العلم أو المهتم بالشأن العلمي الاطلاع على النصوص العلمية التي كتبت بلغات عالمية أخرى، مما يوفر كمّاً كبيراً من الدراسات والنصوص التي كتبت بلغات أخرى، والتي لم يكن يمكن الاطلاع عليها دون ترجمتها إلى اللغة التي يتقنونها،
- 2- توفير مصادر ومراجع ذات جودة عالية تساهم في إثراء الدراسات ،
- 3- إن الترجمة تسمح بإجراء الكثير من المقارنات على نطاق واسع، وذلك بين النصوص والدراسات والبحوث، وكذا السماح بالاستفادة من الدراسات المتوفرة على امتداد جغرافي متباعد وواسع،
- 4- إن الباحثين العلميين والطلاب وخصوصاً في مرحلتي الماجستير أو الدكتوراه يستفيدون بشكل كبير من الاطلاع على الترجمات المرتبطة بمواضيع علمية من مجالات تخصصهم، فهي تسمح لهم الاطلاع على أحدث ما نشر في مجالهم العلمي، وتزيد من قاعدتهم المعرفية بشكل كبير، وهو ما يزيد خبرتهم في إعداد وكتابة الأعمال البحثية المفيدة التي ترفع من قيمة وأهمية إنتاجهم البحثي والمعرفي، وهو ما ينعكس على الإنتاج المعرفي في دولهم،
- 5- إن الترجمة العلمية تؤمن على الباحثين الكثير من الجهد والوقت (أهمية الترجمة الأكاديمية والفوائد التي نحصل عليها من خلالها، 2024).

تأسيساً على ما سبق، يتضح أن الترجمة بمفهومها العام تشكل الوعاء الحاضن لشتى العلوم والمعارف، غير أن هذا الوعاء العام يتفرع إلى قنوات متخصصة تتباين بتباين المادة المنقولة، وإذا كانت الترجمة العامة تتسم بنوع من المرونة، فإن دراسة هذه الموضوع يضعنا أمام فرع يتسم بالدقة المتناهية، ألا وهو الترجمة القانونية، التي سنخصص المحور الموالي لدراسة ماهيتها، أهميتها، والصعوبات الخاصة التي تكتنفها.

المحور الثاني: الترجمة القانونية كأحد فروع الترجمة

تشكل الترجمة القانونية حقلاً معرفياً مركباً يجمع بين صرامة القاعدة القانونية ومرونة النص اللغوي، مما يجعلها تتميز بخصوصية انفرادية عن باقي أنواع الترجمة، ولا تنبع هذه الخصوصية فقط من طبيعة المصطلحات المستخدمة، بل تمتد لتشمل الآثار القانونية المترتبة على عملية النقل، ومن هذا المنطلق، سنعمد في هذا الجزء من

الدراسة إلى تبيان ماهية الترجمة القانونية، مروراً بأهميتها في النظم القانونية المقارنة، وصولاً إلى استجلاء العقوبات والتحديات التي تواجه المترجم في هذا الحقل الشائك.

أولاً: تحديد مصطلح الترجمة القانونية

يُعد مفهوم الترجمة القانونية من المفاهيم المركبة ذلك أنه يضم في طياته في الحقيقة مفهومين وهما الترجمة من جهة والتي تعني نقل المعنى من لغة إلى أخرى والقانون من جهة ثانية والذي يعني مجموع القواعد القانونية التي تضبط سلوكيات الأفراد داخل المجتمع، بحيث تم اعتبار الترجمة القانونية فرعاً من فروع الترجمة المتخصصة، وقد سميت كذلك لأنها تعني بشكل أساسي بدراسة طرق وأساليب ترجمة النصوص ذات الطابع القانوني، سواء كانت نصوصاً تشريعية أو قضائية أو تنتمي إلى المجال الأكاديمي القانوني (رفيق و أمزرت، 2022، الصفحات 1082-1083).

تشير الدراسات التاريخية حول الترجمة القانونية أنها تعود إلى حقبة ما قبل الميلاد حيث تمت آنذاك ترجمة أول نص قانوني متعلق باتفاقية السلام، التي أبرمها المصريون والحثيين سنة 1271 قبل الميلاد لكن النسخة الأصلية لم يتم العثور عليها وإنما وجدت ترجمتين الأولى باللغة الهيروغليفية، والثانية باللغة الكنعانية، وعليه يمكن القول أن الترجمة القانونية ممتدة إلى جذور تاريخية. (هشام، 2010، صفحة 55)

ويمكن تعريف الترجمة القانونية أنها عملية نقل المعنى للمصطلحات والنصوص والوثائق ذات الطبيعة القانونية أو المصدر القانوني من لغة أصل تسمى لغة مصدر إلى لغة ثانية وهي لغة الهدف، على نحو لا يشوه المعنى أو يؤثر في المدلول بما يخلق تكافؤاً من حيث المعنى والمفهوم دون تحريف أو إضافة أو زيادة في المعنى (رفيق و أمزرت، 2022، صفحة 1085).

و عادة ما يكون مضمون الترجمة القانونية منصبا مجموعة النصوص والمستندات والوثائق التي لها صلة بالمواضيع القانونية، بحيث يتمثل الهدف من ترجمة هذه المستندات والنصوص وضع وإيجاد صياغة ملائمة ومطابقة للنص الأصلي، أي الاستناد إلى ترجمة قانونية رسمية تقوم مقام المستند الأصلي.

غير أنه ونظراً للخصائص التي يتميز بها القانون كونه معيارياً وقصرياً، فإن الترجمة القانونية قد تشهد تعدداً في تسمية المصطلح وفي بنيته التركيبية والصرفية، وبالتالي يمكن أن نجد للمفهوم الواحد مقابلات عديدة وهو ما يعرف بالتنوع الاصطلاحي، وهذا التنوع يرجع أساساً إلى تنوع الأنظمة القانونية واللغوية التي تختلف باختلاف الرقع الجغرافية (رفيق و أمزرت، 2022، صفحة 1085).

وما ينبغي التأكيد عليه هنا أن الترجمة القانونية تختلف عن الترجمة العامة من ناحية الموضوع، كون أن القانون يكون محل نزاع أو تفسير من المختصين والفقهاء، بينما موضوع الترجمات الأخرى قد يتعلق بالترجمة الأدبية أو الصحفية أو بأنواع أخرى تختلف تماماً عن الأسلوب القانوني المعتمد في النصوص والمستندات والقوانين والتشريعات الرسمية.

ثانيا: أهمية الترجمة القانونية

إن المصطلحات تعتبر جزءا من لغة التخصص، وتستخدم لغات التخصص في الواقع المعاصر على المستوى المهني وعلى المستوى العلمي، ومن ثمة فأهميتها لا تقتصر على أداء العمل الإداري أو القانوني أو اليدوي، ولكنها تتضمن أيضا التعبير العلمي في التخصصات العلمية الأساسية و التطبيقية والإنسانية وكذلك التعبير عن التقنيات الحديثة (بوسالم، 2005، صفحة 91).

وبما أن اللغة القانونية هي واحدة من أكثر اللغات الأكثر تعقيداً، فإن ترجمتها معقدة أيضاً، فاللغة هي وسيلة للتعبير عن القانون، وتقوم على مجموعة من القواعد الأسلوبية والنحوية والدلالية والمعجمية، فهي لغة ذات طابع خاص يتعين على جميع مستخدمي المجال احترامها كما يجب أن تأخذ الترجمة القانونية بعين الاعتبار العناصر التي تشكل نسيج القانون الذي يتكون من عناصر تؤثر في بعضها البعض. (حاوشين)

هذا ونؤكد على أن الترجمة القانونية تكمن أهميتها باعتبارها أحد أهم فروع الترجمة المتخصصة، لكونها ترتبط بأحد أهم النصوص القانونية التي تستدعي الدقة والوضوح في الاستعمال والترجمة، إذ أن استعمال الترجمة في القانون يتطلب نقل المعنى الصحيح وضبط المصطلحات الصحيحة، ومحاولة الابتعاد عن الأخطاء التي قد تؤدي إلى تغيير معنى القاعدة القانونية أو فهمها بشكل مختلف أو خاطئ أو غامض، هذا وقد ساهمت الترجمة القانونية في إثراء عديد مجالات القانون وفروعه من اتفاقيات دولية وتشريعات مقارنة وعقود وغيرها. بحيث تُعد الترجمة القانونية مدخلا مهما ومعززا لضمان حماية الحقوق وتحقيق العدالة وتكريس سيادة القانون. هذا من جهة.

و من جهة أخرى تمثل الترجمة القانونية أحد أهم الأدوات المستعملة في توحيد المفاهيم القانونية المتعارف عليها ضمن الأنظمة القانونية المختلفة، إذ تضبط مجموعة المصطلحات القانونية الصادرة عن التشريعات وتضمن النقل اللغوي الاصطلاحي.

وبالنظر إلى التطور التكنولوجي وعصر العولمة فيمكن القول أن الترجمة القانونية أصبحت من أهم العلوم التي تساعد في أعداد إطار موثوق ودقيق وتقريبي للمفاهيم والمصطلحات الصادرة على وجه الخصوص في المجال القانوني وضبط مقاصده، وهو ما يشكل إطار مرجعي وبحثيا أكاديميا علميا دقيقا ومفيدا يجمع ويشكل حلقة وصل بين الأنظمة القانونية المختلفة، دون أن ننسى الدور الأساسي المتمثل في توفير حماية للحقوق والحريات الأساسية للأفراد، خاصة بالنظر إلى أطراف العلاقة والتي قد تحتوي على طرف أجنبي، فأى خلل في الترجمة القانونية يمكن أن يؤدي إلى نزاع قانوني، وهو ما يتطلب الاعتماد على درجة عالية من الدقة والمسؤولية في اعتماد الترجمة القانونية كأحد أهم فروع الترجمة وضمان استقرار المعاملات القانونية على المستوى الوطني والدولي والتكيف مع التطورات والمستجدات الحاصلة عبر دول العالم.

ثالثا: صعوبات الترجمة القانونية

إن الترجمة القانونية تعد أحد أصعب الفروع المتخصصة الأكثر صعوبة مقارنة مع مجالات الترجمة الأخرى، كونها تقوم على نقل نص من نظام قانوني إلى نظام قانوني آخر، ويتم توجيه النص القانوني إلى فئتين متباينتين من حيث المستوى: فئة العوام من الناس، وفئة أهل الاختصاص من رجال القانون وهو ما أعطى ميزة خاصة

للترجمة القانونية سواء على الصعيد المحلي: كونها تشتمل على ترجمة قانونية متخصصة ومضبوطة ورسمية مختلف الوثائق والعقود، و ترجمة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والعقود التجارية على الصعيد الدولي، وهو ما يتطلب مستوى عال ودقيق مقارنة مع الترجمات الأخرى.

وعلى هذا الأساس يمكن إيجاز بعض الصعوبات التي يتميز بها مجال الترجمة القانونية في النقاط التالية:

1- صعوبة تحديد المصطلحات القانونية وضبطها

حيث يتسم المصطلح القانوني بالدقة، إذ يتعين تحديد مفهومه قبل ترجمته إلى اللغة المنقول إليها، وفي هذا السياق روجي نيرسون ROGER NERSSON ، إلى هذه الخصوصية معتبرا أنه لا يمكن الحديث عما هو قانوني في ظل غياب الوضوح، غير أننا قد نلمس من جهة أخرى، غموضا في المصطلحات القانونية أي تعدد دلالاتها وتقارب مفاهيمها. (بورايب، 2018، صفحة 497)

وعليه فالمصطلح القانوني له وظيفة متميزة ، بحيث لا يمكن دراسته بمفرده بل ضمن شبكة مفهومية ومنظومة ثقافية متخصصة، أي ما يشير إلى السجل اللغوي للمصطلح القانوني ، إذ أن ما يجعل اللغة القانونية لغة علمية ومتخصصة هي الدقة والوضوح والإيجاز ، رغم أنها تعتمد على اللغة العامة التي تزودها بالمصطلحات (هالة، 2022، الصفحات 645-646) .

2- صعوبة ضبط التعدد الدلالي للمصطلح القانوني:

تثير إشكاليات التعدد الدلالي القانوني صعوبات ترتبط بغموض المصطلح القانوني، بسبب ارتباط كل دلالة بقراءة محددة له في اللغة المنقولة، وبالتالي تفسيره ونقله في اللغة المنقول إليها، حيث أن المصطلحات القانونية قد تشهد تعددا دلاليا ترتبط بأكثر من مفهوم قانوني (بورايب، 2018، صفحة 497)

إن ميزة تعدد المعنى لبعض المصطلحات القانونية التي يستعصي فهمها، لعدم وجود مقابلات لهذا المصطلح يحتم على القانون أن يصبح بمثابة الفلسفة حين تتعدد المعاني لمصطلح واحد وتتداخل معانيها، بحيث ينبغي فهم المصطلح القانوني بلغة مباشرة وتلقائية دون الاستعانة باستعارات أو مجازات ، لهذا فهو أقرب للعلمية ويكون أكثر دقة (هالة، 2022، الصفحات 644-645).

3- التقارب والتداخل الحاصل بين المصطلحات القانونية :

يمكن القول أن المصطلح القانوني يختلف عن المصطلحات الأوساط العلمية المختلفة من حيث خصوصية النص القانونية المرتبط به، والذي يحتم ثقافة وإطلاع واسعين في مجال القانون والعلوم القانونية المختلفة والمقارنة، زد على ذلك فإن المصطلح القانوني يكون عرضة للتحويل سواء بالنظر إلى التطورات الحاصلة في الأنظمة القانونية أو نتيجة الترجمة الحرفية التي قد تحدث تغييرا جذريا في معنى المصطلح وعدم مطابقته مع المضمون المراد الوصول إليه وتبنيانه، وفي كلا الحالتين قد يؤثر ذلك على مسار توظيفه.

إن النص القانوني في حد ذاته يتميز بطابع مختلط وهجين وأن الاعتماد على النمذجة أمر صعب، لأن كل نص قانوني يمثل حالة خاصة ضمن الإطار العام للنص القانوني (هشام، 2010، صفحة 58)، إضافة إلى ذلك ففي مجال الترجمة القانونية الرسمية وعلاوة على المصطلحات المتعددة الدلالات، نجد المصطلحات التي تتقارب معانيها

لدرجة التسليم بترادفها، غير أنها تعرف اختلافات، حيث يمكن للمترجم المبتدئ أن يقع فريسة هذه الاختلافات الطفيفة التي تستدعي معارف قانونية (بورايب، 2018، صفحة 497).

4- صعوبة اعتماد الأسلوب القانوني والتحكم في المصطلحات القانونية

وهنا ينبغي القول بأن للمترجم دور مهم في إيصال الرسالة القانونية بحيث بالإضافة إلى أنه يكون عارفا بميدان تخصصه، حتى يتسنى له القيام بمهمته في إيصال المعلومة القانونية، وأن يتعدى إلى إفهام القارئ الهدف من خلال إنتاج ترجمة دقيقة وموجزة كلما أمكن ذلك (هشام، 2010، صفحة 65).

وعليه فإنه يُحتم عليه الاهتمام بالأسلوب والصياغة القانونية الرسمية، بحيث تختلف عن غيرها من الصياغات نظرا لخضوعها لقواعد محددة، فالتحكم في المصطلحات لا يكفي لترجمة النص القانوني بل ينبغي تكامل بين التحصيل والصياغة، حيث نؤكد في هذا الصدد على دور المعارف القانونية في ترجمة النص القانوني كذلك لكون الارتباط الوثيق للمعارف القانونية بميدان التخصص في فهم النص المتخصص وترجمته، إذ لا تُعد الترجمة القانونية انتقالا من لغتين قانونيتين فحسب، بل تمتد لتشمل الانتقال من نظام قانوني إلى نظام قانوني آخر، حيث تختلف المفاهيم والمؤسسات باختلاف الأنظمة القانونية وهو ما يستدعي معارف قانونية عميقة لتحقيق الانتقال بين الأنظمة وإيجاد التحديد الدقيق لكل مفهوم (بورايب، 2018، صفحة 498).

ه- صعوبة تكوين المترجم القانوني:

في هذه النقطة بالذات لابد أن نظهر أن تكوين المترجم القانوني ينبغي أن يكتسب مهارات أكاديمية تجمع بين اللغات والقانون، بالإضافة إلى قدرات أخرى مرتبطة بالخبرة والإتقان والتدريب والالتزام المهني، وغيرها من الركائز الأساسية المساعدة لتكوين بمستوى عال.

و تُعد المزاوجة بين ميدان الترجمة والقانون أمرا ضروريا في تكوين المترجم القانوني، فعند تحكم رجل القانون في الأسلوب واللغة القانونية وعدم إلمام المترجم بالمعارف القانونية يؤدي إلى صعوبة ترجمة النصوص القانونية إذ ينبغي تبيان غياب التكوين في الترجمة القانونية في الجزائر كمثال، مما يؤثر على مردودية المترجم في الميدان الرسمي، كون أن المترجم يتلقى تكوينا في الترجمة العامة ليجد نفسه أمام نصوص على درجة عالية من التخصص في ميدان العمل (بورايب، 2018، الصفحات 508-509).

إن عمل المترجم القانوني لا يقتصر فقط على إتقان اللغة وفقط وإنما ينبغي أن يكون له رصيد ومكتسبات معرفية قبلية بالإضافة إلى بعض المهارات التي تشكل توافقا وتكاملا يستطيع من خلاله تقديم ترجمة قانونية صحيحة ومضبوطة ومتوافقة مع مجال من مجالات العلوم والبحوث، خاصة إذا ما تعلق الأمر بمجال دقيق وتطبيقي مثل الطب الشرعي.

ومن بين أهم المهارات التي ينبغي أن يملكها المترجم القانوني:

- العمل على فهم الأنظمة القانونية، إذ أن هذه الأنظمة تحتوي على رصيد كبير من المصطلحات والمفاهيم الدقيقة التي ينبغي التمييز بينها وهو ما يفرض عليه البحث والإطلاع الواسعين دون توقف وكلما اقتضى الأمر، كون أن الأنظمة القانونية في تغير مستمر وفق ما تفرضه التغيرات الحاصلة في المجتمع الدولي ككل.

تحديات الترجمة القانونية في مجال الطب الشرعي

- من بين أهم المهارات الأساسية التي ينبغي أن يملكها المترجم القانوني كذلك هي المعرفة الصحيحة لأساسيات الكتابة القانونية، حيث كما هو معلوم فإن الكتابة القانونية لها شروط وضوابط معينة تميزها عن باقي الكتابات لأهميتها وارتباطها الوثيق بمؤسسات رسمية مثل القضاء، وكذا الهدف التي تصب فيه ألا وهو حفظ الحقوق وضمان تحقيق العدالة.

- كذلك ينبغي على المترجم القانوني امتلاك مهارات البحث والتنظيم والتلخيص و الموضوعية اتجاه المضمون القانوني والتواصل والفهم الدقيق للقوانين المختلفة، كون أن الترجمة القانونية تهدف إلى تسهيل الإجراءات والمعاملات وكذا توضيح الأمور المعقدة والغامضة وغير المفهومة.

نافلة القول في هذا المحور، أن الترجمة القانونية ليست مجرد ترف فكري بل ضرورة عملية تحفها مخاطر وصعوبات جمة، لا سيما حين يتعلق الأمر بنقل مفاهيم بين أنظمة قانونية متباينة، بيد أن هذه الصعوبات تزداد تعقيداً وتشابكاً حينما تغادر الترجمة القانونية دائرة النصوص التشريعية النظرية لتدخل في معترك العلوم التطبيقية البحتة التي يعتمد عليها القاضي في بناء عقيدته، ويقودنا هذا التداخل الدقيق إلى مناقشة صلب موضوعنا، والمتمثل في إشكالية الترجمة عند تقاطعها مع مجال الطب الشرعي.

المحور الثالث: تحديات الترجمة القانونية في مجال الطب الشرعي

يمثل التلاقي بين القانون والطب واللغة في آن واحد مثلاً معرفياً بالغ الحساسية، حيث يُعتبر الطب الشرعي عين العدالة الفاحصة التي ترى ما لا يراه القاضي، بينما تمثل الترجمة لسان حال هذه العدالة. وللإحاطة بهذا التداخل الوظيفي، يستوجب المنهج العلمي أولاً التعريف بماهية الطب الشرعي ومجالاته، ليتسنى لنا بعد ذلك تشخيص طبيعة العلاقة التبادلية بينه وبين الترجمة القانونية، وتحديد ملامح التحديات التي يفرزها هذا التزاوج بين الدليل العلمي والنص القانوني.

أولاً: مفهوم الطب الشرعي

1- تعريف الطب الشرعي:

الطب الشرعي كلمة مركبة من الطب إشارة لكل ما هو طبي وشرعي إشارة للشرعية بمفهوم القوانين والأنظمة، إذ يهتم الطب الشرعي بهذا المفهوم وبدراسة العلاقة القريبة أو البعيدة التي يمكن أن توجد ما بين الوقائع الطبية والنصوص القانونية، فالطب الشرعي إذن هو تخصص له أبعاد البعد الأول طبي والبعد الثاني اجتماعي والبعد الثالث قضائي (صبارنة، 2011، صفحة 19).

ورغم الاختلاف الحاصل في تعريف الطب الشرعي، لكن المتفق عليه هو أن الطب الشرعي له علاقة وثيقة بالقضاء، حيث يستعين التحقيق الجنائي بالطب الشرعي لإجراء خبرة طبية مفادها معاينة الجثة أو الإصابة الجسدية، أو الجرائم الجنسية، وبالتالي له دور مساعد وحاسم في إثبات الجريمة (القادر، 2021، صفحة 62).

ونجد من بين التعريفات العديدة، تعريف الدكتور مصطفى كحال الذي حدد بأن الطب الشرعي هو الذي يبحث في تطبيق العلوم الطبية لحل القضايا التي تنظر أمام القضاء، والتي لا يستطيع القاضي إصدار حكمه إلا

بالاستعانة به، وهذه القضايا تتعلق بمجملها بالإجرام والمجرمين والحالات العقلية للفرد ومدى قابليته لإدارة شؤون نفسه ومسؤولية الأطباء وذوي المهن الطبية تجاه مرضاهم (حنان، 2021، الصفحات 744-745).

وينبغي الإشارة إلى أن دور للطب الشرعي في مجال القانون إضافة قيمة ودور جد مهم، في الكشف عن الجريمة، فالقاضي إذا ما عرضت عليه مسائل علمية أو فنية لا يمكنه الإحاطة بها لعدم تخصصه فيها، خصوصاً في عصرنا الحالي الذي يشهد تطوراً علمياً وتقنياً مضطرباً في كفة جوانب الحياة (صبارنة، 2011، صفحة 28).

2- أهمية الطب الشرعي:

يكتسب الطب الشرعي دوراً مهماً وفعالاً بل وأساسياً في خدمة العدالة، من حيث مساهمته في توفير المعلومات والنتائج المرتبطة بالقضايا الجنائية، حيث يساعد على كشف الحقائق وتحديد ملابسات القضايا ومعرفة أسبابها، وهو ما يؤدي إلى ردع المجرمين ومحاسبتهم من طرف الجهات المختصة.

إذ لا يخفى على أحد أن الطب الشرعي يعتبر مهنة معقدة وصعبة، كونها يلعب دوراً مهماً في إثبات اكتشاف الحقائق وإثباتها، وهو ما يمهّد الطريق نحو اكتشاف مرتكبي الجريمة ومحاسبتهم، وكل ذلك يقوم على حجية تقرير الطبيب الشرعي، الذي يتم وضعه ضمن الأدلة لمعرفة قيمته القانونية وما إذا كان يكفي بمفرده للإثبات الجزائي، أو يحتاج إلى تقارير الأخرى.

وبما لا يدع مجالاً للشك فإن الطب الشرعي له دور جد مهم في المنظومة القضائية، كونه يربط بين المجال الطبي والقانوني ويساهم في رفع اللبس على القضايا وتبيان الحقائق بطريق علمية دقيقة، وأي خطأ في هذا الصدد من شأنه أن يؤثر على مسار العدالة وحماية الحقوق، وبالتالي فإنه ينبغي أن يتم الإلمام بكافة الجوانب والنقاط التفصيلية التي تجمع بين علم القانون والطب، والتي تضمن صحة القرارات القضائية المبنية على تقارير وإفادات طبية دقيقة ومتخصصة.

3- مجالات الطب الشرعي:

يعتمد الطب الشرعي على مجموعة من المعارف والخبرات الطبية التي تمهّد لحل واكتشاف ملابسات القضايا الجنائية المطروحة والمعروضة على المختصين في المجال الطبي، وهو ما يشكل حلقة مكملة للعلاقة الوظيفية القائمة بين الطب الشرعي والجهات الأمنية والقضائية، بحيث لا يمكن الاستغناء عنه في مجال التحقيق الجنائي نظراً لأهميته في إزالة الغموض المرتبط بملابسات أي فعل إجرامي حاصل، ونجد أن هناك تقسيمات عديدة من الفقهاء والمختصين والباحثون القانونيون فيما يتعلق بتحديد هذه المجالات وتصنيفاتها.

هذا ويأتي تخصص الطب الشرعي والأدلة الجنائية ضمن التخصصات الطبية، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعديد من العلوم الطبيعية، كعلم الأنسجة، وعلم الوراثة، والكيمياء و البيولوجيا، وعلم السموم، ويهتم تخصص الطب الشرعي بدراسة جسم الإنسان دراسة شاملة، والعلاقة بين الوقائع والأحداث الطبيعية والنصوص القانونية، من أجل توفير نتائج علمية دقيقة للقضايا والمحاكم الجنائية، حيث تُمكنه تلك الفحوصات من اكتشاف كيفية حدوث الإصابة وسببها ووقت وقوعها والأداة التي استخدمت في ارتكاب الجريمة

(<https://uranuseducation.com/majors/forensic-medicine-and-criminal-evidence>)

حيث نذكر من أهم مجالات الطب الشرعي :

1- الطب الشرعي الباثولوجي: يختص بحالات الوفيات غير الطبيعية مثل : الوفيات بسبب الممارسات الطبية، بسبب العنف، المفاجئة والتي تثير الشك، التسمم أو المخدرات

2- الطب الإكلينيكي أو السريري: يختص بالمسائل الطبية المتعلقة بالأشخاص الأحياء مثل : الصلاحية العقلية للفرد، تحديد الإصابات ونسبة العجز، الاعتداءات الجنسية....

3- مجالات أخرى: منها الطب الشرعي الاجتماعي، الطب الشرعي القضائي. (الضهيري، صفحة 226)

بناءً على ما تقدم من عرض لمجالات الطب الشرعي وتشعباته الدقيقة، يتبين أننا أمام مادة علمية تقنية بامتياز، تتحول بمجرد دخولها ساحة القضاء إلى مستندات ذات حجية قانونية. هذه "الصيغة القانونية" للدليل الطبي تضعنا مباشرة أمام حتمية البحث في دور الترجمة كوسيط لا غنى عنه في هذه المعادلة، وهو ما سنفصله بالتحليل من خلال رصد علاقة التأثير والتأثر بين الجانبين.

ثانياً: الترجمة القانونية وأهميتها في مجال الطب الشرعي (علاقة التأثير والتأثر)

1- طبيعة العلاقة بين الترجمة القانونية والطب الشرعي

هذا وتواجه الترجمة بصفة عامة والترجمة القانونية بصفة خاصة تحديات واسعة، بحيث تعتبر من أهم المواضيع حساسية وتعقيدا وصعوبة، لما هناك من تكامل وظيفي بين مجال القانون والطب الشرعي من جهة ومجال الطب الشرعي والترجمة القانونية. إذ تهدف كل من الترجمة والطب الشرعي إلى وضع دعامة أساسية في مجال العدالة الجنائية وإظهار الحقيقة والتأثير الإيجابي على فعالية وتطور القضاء.

2- التداخل الإيجابي بين الترجمة القانونية ومجال الطب الشرعي :

وهنا ينبغي توضيح العلاقة التكاملية القائمة بين مجال الترجمة القانونية والطب الشرعي وتحديد التداخل الإيجابي بين الترجمة القانونية ومجال الطب الشرعي، بحيث ينبغي التركيز على مجموعة من النقاط الأساسية في العلاقة ومن بينها أن:

1- الترجمة القانونية الصحيحة تساهم بشكل ايجابي في صحة الأحكام القضائية،

2- تحديد المصطلحات العلمية المتخصصة بدقة ونقلها بوضوح إلى السلطات القضائية المختصة ،

3- تساهم الترجمة القانونية الصحيحة في ضمان السير الصحيح للعدالة،

4- حماية الحقوق،

- 5- الابتعاد والتقليل من الأخطاء القضائية الناتجة عن سوء التفسير العلمي الدقيق لمضامين التقارير

الصادرة عن الطب الشرعي.

وعلى هذا يمكن اعتبار الترجمة القانونية الصحيحة جزءا مهما من منظومة الأدلة ووسيلة للتأثير بشكل

مباشر في نتائج القضايا والأحكام.

هذا وتواجه الترجمة القانونية تحديات في مجال الطب الشرعي من أهمها:

- 1- ازدواجية المطلوبة في المعرفة بمجال الطب والقانون، بحيث أن أي تفسير خاطئ يمكن أن يؤثر في مسار القضية وفهمها،
 - 2- محاولة الإمام والتفسير الصحيح دون زيادة أو نقصان أو إعادة صياغة، والتي من شأنها تغيير مسار القضية ومعرفة ملابستها، أو الاستعانة بالترجمة الحرفية التي قد تؤثر في التحقيق،
 - 3- الاختلاف بين الأنظمة الطبية والوسائل المتبعة فيها، وكذا الأنظمة القضائية للدول مما يفرض مكتسبات معرفية مسبقة في كلا المجالين،
 - 4- صعوبة الترجمة الفورية و الشفوية المباشرة أمام السلطات القضائية مثل شهادات الأطباء الشرعيين والتي تتطلب مهارات عالية،
 - 5- التحديد الدقيق للمصطلحات التقنية وربطها بالمصطلحات التي تحمل دلالات قانونية مباشرة لحماية الحقوق ومنع الجاني من الإفلات من العقوبة.
- وفي نهاية هذا العنصر لابد من توضيح العلاقة التكاملية بين الترجمة القانونية والطب الشرعية في مجال تحقيق العدالة والتأثير في مسار الأحكام القضائية، فالطب الشرعي مهمته تبيان الدليل والترجمة القانونية مهمتها نقل الدليل بدقة عالية وسليمة. وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار الترجمة القانونية المستعان بها في الطب الشرعي وسيلة لإحقاق العدالة والوصول إلى الدليل العلمي دون شك أو افتراض.

خاتمة:

خلاصة لهذه الدراسة، إن العلاقة بين الترجمة القانونية والطب الشرعي ليست مجرد علاقة نقل لغوي، بل هي شراكة وظيفية في صناعة العدالة، لقد أثبتنا أن المترجم في هذا السياق لا يتعامل مع نصوص جامدة، بل مع أدلة جنائية تتحول عبر قلمه من حقائق علمية تقنية إليقين قضائي. وقد خلصت دراستنا إلى جملة من النتائج، أبرزها:

1. أن التكامل الوظيفي بين دقة المصطلح الطبي وصرامة النص القانوني هو الضامن الوحيد لحماية حقوق المتقاضين وتجنب الأخطاء القضائية.

2. أن الترجمة الحرفية في مجال الطب الشرعي تعد خيانة للمعنى قد تؤدي إلى إفلات الجاني من العقاب أو إدانة لبريء، نظراً لخصوصية الدلالات في التقارير الطبية.

3. قصور التكوين العام للمترجمين في استيعاب التداخل المعقد بين العلوم الطبية والنظم القانونية المقارنة.

وبناءً على هذه النتائج، نختم ورقتنا البحثية بجملة من التوصيات :

- أولاً: ضرورة استحداث تخصص دقيق في برامج الماجستير والدكتوراه تحت مسمى الترجمة الطبية الشرعية.
- ثانياً: دعوة المشرع إلى تقنين شروط اعتماد المترجمين لدى المحاكم في القضايا الجنائية، واشتراط حد أدنى من الثقافة الطبية والقانونية.
- ثالثاً: العمل على توحيد المصطلحات من خلال إصدار معجم موحد لمصطلحات الطب الشرعي يكون مرجعاً ملزماً للمترجمين والخبراء القضائيين، لتقليص فجوة التعدد الدلالي.

المصادر والمراجع:

الرسائل:

- مالك نادي سالم صبارنة. (كانون الأول، 2011). دور الطب الشرعي والخبرة الفنية في إثبات المسؤولية الجزائية، رسالة ماجستير جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، الأردن.

المقال :

- الأزهر بوسالم. (30 06، 2005). الترجمة القانونية. مجلة /المترجم ، 5 (1).
- إيمان بورايب. (أفريل، 2018). ترجمة نصوص القانون بين المترجم ورجل القانون مزدوج اللغة. مجلة الصوتيات ، 20 (02).
- بن شريف محمد هشام. (31 08، 2010). مفهوم التواصل في النص القانوني المترجم. مجلة الترجمة واللغات ، 9 (1)، صفحة 55.
- تيزي عبد القادر. (نوفمبر، 2021). الطب الشرعي على ضوء القانون والاجتهاد القضائي. مجلة القانون العام الجزائري والمقارن ، 7 (2).
- حمادو حنان. (2021). النظام القانوني للطب الشرعي في الجزائر. مجلة الدراسات الحقوقية ، 8 (2).
- حياة كتاب. (2012). أهمية الترجمة في تطوير البحث العلمي في اللغة العربية ودورها في تنمية وتوجيه مستقبل البحث في الدراسات اللغوية. مجلة الممارسات اللغوية العدد 11 (11).
- سواسي رفيق، و وفاء شهناز أمزرت. (31 12، 2022). الترجمة القانونية بين المفهوم والمناهج – ترجمة نصوص القانون الخاص أنموذجاً. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، 5 (2).
- فغور هالة. (28 03، 2022). المصطلحات المتداخلة في لغة القانون. حوليات جامعة الجزائر 1 ، 36 (1).
- فيروز شني. (جوان، 2020). ماهية الترجمة ودورها في إثراء الهوية الثقافية. مجلة العلوم الإنسانية ، 31 (1).

مواقع الإنترنت:

- زينب صلاح الدين الضهيري. (بلا تاريخ). الطب الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي، دراسة مقارنة.. تم الاسترداد من https://maal.journals.ekb.eg/article_150072_255573eca99530049122ba8763cca713.pdf.
- هاجر حاوشين. (بلا تاريخ). إشكالية الترجمة القانونية وترجمة الاصطلاح في القانون التجاري الجزائري. تم الاسترداد من <https://aleph.edinum.org/5163>.
- أهمية الترجمة الأكاديمية والفوائد التي نحصل عليها من خلالها. (26 08، 2024). تم الاسترداد من https://www.bts-academy.com/blog_det.php?page=2132
- <https://uranuseducation.com/majors/forensic-medicine-and-criminal-evidence->
- <https://fac.umc.edu.dz/droit/cdaf/affichage/activiteespresentielles/32/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%A9.pdf>